

باب شروط الصلاة

٢٠٥ - عن علّيٍّ بن طلاقٍ قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصِرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ» رواه الحماسة، وصححه ابن حبان^(١).

٢٠٦ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ، أَوْ رُعَافٌ، أَوْ مَذْيٌ، فَلْيَنْصِرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْرُئَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ» رواه ابن ماجه، وضَعَفَهُ أَخْمَدُ^(٢).

٢٠٧ - وعنها عن النبي ﷺ قال: «لَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَلَاةً حَائِضٍ إِلَّا بِخَمَارٍ» رواه الحماسة إِلَّا النسائي، وصححه ابن خزيمة^(٣).

٢٠٨ - وعن جابر رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال له: «إِنْ كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَّحِفْ بِهِ» -يعني: في الصلاة- ولMuslim: «فَخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيقًا فَاتَّزِرْ بِهِ» متفق عليه^(٤).

(١) ضعيف؛ لجهالة حال مسلم بن سلام. أخرجه: عبد الرزاق (٥٢٩)، وأحمد /١٨٦، والدارمي (١١٤١)، وأبو داود (٢٠٥)، والترمذى (١١٦٦)، والنمساني في «الكبرى» (٩٠٢٤)، وابن حبان (٢٢٣٧)، والدارقطنى /١٥٣، والبيهقي /٢٥٥، والبغوي (٧٥٢).

(٢) تقدم تخریجه عند حديث (٧٤).

(٣) صحيح. أخرجه: ابن أبي شيبة (٦٢٢٢)، وأحمد /٦١٥٠، وأبو داود (٦٤١)، وابن ماجه (٦٥٥)، والترمذى (٣٧٧)، وابن خزيمة (٧٧٥) بتحقيقى، وابن حبان (١٧١١)، والحاكم /١٣٨٠، والبيهقي /٢٢٣٣، والبغوي (٥٢٧). انظر: «الإمام» (٢٢٤) و(٢٢٥)، و«المحرر» (٢٠٢).

(٤) صحيح. أخرجه: أحمد /٣٢٨، والبخاري /١١٠١، ومسلم /٨٢٣٣، وابن داود (٦٣٤)، وابن الجارود (١٧٢)، والطحاوى في «شرح المعانى» (٢٢٠٩)، وابن خزيمة (٧٦٧) بتحقيقى، وابن حبان (٢٣٠٥)، والحاكم /١٢٥٤، والبيهقي /٢٢٣٨. انظر: «الإمام» (٢٣٠)، و«المحرر» (٢٠٧).

٢٠٩ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ كَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ»^(١).

٢١٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَتَصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بِغَيْرِ إِزارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِقًا يُعَطَّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا» أَخْرَجَهُ أَبُو ذَاوِدَ، وَصَحَّحَ الْتَّرمِذِيُّ وَقَوْفَهُ^(٢).

٢١١ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَنَزَّلْتُ: «فَإِنَّمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ التَّرمِذِيُّ وَضَعَفَهُ^(٣).

٢١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةً» رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ، وَقَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤).

(١) صحيح. أخرجه: الشافعي في «مسنده» (١٨٥) بتحقيقه، وعبد الرزاق (١٣٧٥)، والحميدي (٩٦٤)، وأحد (٢٤٣)، والدارمي (١٣٧٨)، والبخاري (١٠٠)، ومسلم (٣٥٩)، ومسلم (٦١/٢)، وأبي داود (٦٢٦)، والنسائي (٧١)، وأبو يعلى (٦٢٦٢)، وابن خزيمة (٧٦٥) بتحقيقه، والبيهقي (٥١٦)، وبهجهي (٢٧٧)، وأبي داود (٦٤٠)، والدارقطني (٦٢)، والحاكم (٢٥٠)، والبخاري (٦٢٦)، والبيهقي (٢٣٣)، مرفوعاً. وأخرجه: مالك في «الموطأ» (٣٧٩) برواية الليثي، والبيهقي (٢٣٣)، موقعاً.

(٢) ضعيف مرفوعاً وموقاً؛ العلة المشتركة هي جهة أم حرام والدة محمد بن زيد، وعلة المرفوع زيادة على ذلك: تفرد عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار برفع الحديث، وغيره يوقفه وهو الصواب، وهو من لا يتحمل تفرده. أخرجه: أبو داود (٦٤٠)، والدارقطني (٦٢)، والحاكم (٢٥٠)، والبخاري (٦٢٦)، مرفوعاً. وأخرجه: مالك في «الموطأ» (٣٧٩) برواية الليثي، والبيهقي (٢٣٣)، موقعاً.

(٣) ضعيف؛ لضعف عاصم بن عبد الله. أخرجه: الطيالسي (١١٤٥)، وعبد بن حميد (٣١٦)، وابن ماجه (١٠٢٠)، والترمذى (٣٤٥)، والدارقطنى (٢٧٢)، والبيهقي (١١).

(٤) إسناده حسن؛ فيه الحسن بن بكر المروزي لم يرو عنه سوى الترمذى وآخر، فلا يقبل تفرده، أخرجه: الترمذى (٣٤٤)، والبغوي (٤٤٦) من طريق الترمذى، إلا أنه تبع، تابعه أبو بكر بن أبي شيبة

- ٢١٣ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يُصْلِي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهُتْ بِهِ مُتَقْبِلًا عَلَيْهِ^(١)، زَادَ الْبُخَارِيُّ^(٢): يُومَئِيْ بِرَأْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُ فِي الْمَكْتُوبَةِ.
- ٢١٤ - وَلَا يَبِي دَاؤُدَ: مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَنْطَوِيَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُ رِكَابِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ^(٣).
- ٢١٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(٤) عَنِ النَّبِيِّ^(٥) قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحَمَامُ» رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ، وَلَهُ عِلْمٌ^(٦).

(٧٥١٠)، وكذا توبعا على روایتهما متابعة قاصرة من إسحاق بن جعفر بن محمد، وهو صدوق، أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٩١٤٠) وتابع الجميع متابعة لا يفرح بها محمد بن معاوية التیسابوري، وهو متروك، وكذبه ابن معین، أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٧٩٠)، والبزار (٨٤٨٥). وجاء من طريق آخر فيه أبو معاشر نجيح، وهو ضعيف، قال البخاري فيه: «منكر الحديث»، أخرجه: الترمذی (٣٤٢)، وابن ماجه (١٠١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٠٨) (١٩٠٩)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٢٤). إلا أنَّ الحديث جاء من أكثر من صحابي، وصح موقوفاً من قول الصحابة، وكذا التابعين كما في «مصنف ابن أبي شيبة»، فالمعنى صحيح لا إشكال فيه، ومعناه أنَّ هذا بالنسبة لأهل اليمين أو أهل المدينة، وإلا فالعبرة بجهة القبلة لا غير. وانظر: كتابي «الجامع في العلل والفوائد» (٥/١٧٨).

(١) صحيح. أخرجه: عبد الرزاق (٤٥١٧)، وأحمد /٣، ٤٤٤، عبد بن حميد (٣١٩)، والبخاري /٢ (٥٥) (١٠٩٣)، ومسلم /٢ (١٥٠) (٧٠١) (٤٠)، وابن خزيمة (١٢٦٥) بتحقيقی، وأبو يعلان (٧٢٠٢)، والبيهقي ٧/٢.

(٢) في «صحيحه» (١٠٩٧).

(٣) إسناده حسن؛ فيه ربعي بن عبد الله بن الجارود وجده الجارود بن أبي سمرة، كلهم صدوق حسن الحديث. أخرجه: الطیالسي (٢١١٤)، وابن أبي شيبة (٨٥٩٠)، وأحمد /٣، ٢٠٣، عبد بن حميد (١٢٣٣)، وأبو داود (١٢٢٥)، وابن المنذر في «الإجماع» (٢٨١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٣٦)، والدارقطني /١ (١٩٥-١٩٦)، والبيهقي ٢/٥، والضياء في «المختار» (١٨٣٩).

(٤) إسناده ضعيف؛ اختلف في وصله وإرساله، والراجح إرساله. رواه موصولاً كل من: عبد الواحد ابن زياد، أخرجه: أبو داود (٤٩٢)، وابن حبان (١٦٩٩)، والحاكم في «المستدرك» /١ (٢٥١)،

٢١٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ هَذِهِ نَصْنَاعَةٌ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنٍ: الْمَزَبْلَةُ، وَالْمَجْزَرَةُ، وَالْمَقْبَرَةُ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَالْحَمَامُ، وَمَعَاطِنُ الْأَبْلِ، وَفُوقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ. رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ^(١).

٢١٧ - وَعَنْ أَبِي مَرْثِدِ الْغَنَوِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

والبيهقي ٤٣٥ / ٢، وحماد بن سلمة، عند ابن ماجه (٧٤٥)، وأبي بعل (١٣٥٠)، والبيهقي ٤٣٤-٤٣٥ / ٢، ومحمد بن إسحاق، عند أحمد ٣ / ٨٣، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، عند الترمذى (٣١٧)، والدارمى (١٣٩٧)، والبيهقي ٢ / ٤٣٥، والبغوى (٥٠٦)، فهؤلاء أربعة من رووه عن عمرو بن يحيى بن عمارة، عن أبيه، عن النبي، فذكره موصولاً. وتتابعهم عمارة بن غزية متابعة نازلة فرواہ عن عمارة، عن أبي سعيد، كما عند ابن خزيمة (٧٩٢) بتحقيقه، والحاكم ١ / ٢٥١، والبيهقي ٤٣٥ / ٢، وقد خالفهم جميعاً سفيان الثورى فرواہ عن عمرو بن يحيى، عن أبيه مرسلًا، كما عند عبد الرزاق (١٥٨٢)، وابن أبي شيبة (٧٥٧٤)، وأحمد ٣ / ٨٣.

قال الإمام الترمذى عقب (٣١٧): «وَكَانَ رَوْيَاةُ الثُّورِيِّ عَنْ عُمَرِ بْنِ يَحْيَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَبْتَأَتْ وَأَصْبَحَ»، وقال الدارقطنى في «العلل» ١١ / ٣٢١: «وَالْمَرْسَلُ الْمَحْفُوظُ»، وقال الإمام البيهقي عقب الروایة المرسلة ٢ / ٤٣٥: «حَدَّى ثُورِيُّ مَرْسَلٌ، وَقَدْ رُوِيَ مَوْصُولًا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ»، وكذا ضعفه الثورى في «الخلاصة» ١ / ٣٢١-٣٢٢ ورد على تصحيح الحاكم، وأعلمه الزيلعى في «نصب الراية» ٢ / ٣٢٤ بالمعارضة، على أنَّ بعض عصرينا قد صحق الحديث. وللمزيد انظر: كتابي «الجامع في العلل والفوائد» ٤ / ٤٠٤ فقد فصلت القول فيه.

(١) ضعيف جداً؛ آفته زيد بن جبيرة وهو متزوك.

آخرجه: عبد بن حميد (٧٦٥)، وابن ماجه (٧٤٦)، والترمذى (٣٤٦)، والطحاوى في «شرح معانى الآثار» (٢٢٦٠)، والعقيلي في «الضعفاء» ٢ / ٧١، وابن عدي في «الكامل» ٤ / ١٥٤ (٧٠٠)، والبيهقي ٢٢٩ / ٢.

(٢) صحيح. آخرجه: أحمد ٤ / ١٣٥، وعبد بن حميد (٤٧٣)، ومسلم ٣ / ٦٢ (٩٧٢)، وأبو داود (٣٢٢٩)، والترمذى (١٠٥١)، والنسائي ٢ / ٦٧، وأبو بعل (١٥١٤)، وابن خزيمة (٧٩٣).

٢١٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِيهِ أَذَى أَوْ قَدَرًا فَلْيَمْسَحْهُ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزِيمَةَ^(١).

٢١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِذَا وَطَئَ أَحَدُكُمُ الْأَذَى بِخُفْفَيْهِ فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٢).

٢٢٠ - وَعَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِّنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

٢٢١ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى تَرَكَتْ: «حَفِظُوا عَلَى الْصَّلَاةِ وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَنْتَيْنَ» [البَرَّ: ٢٣٨]، فَأَمْرَنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

بِتَحْقِيقِي، وَابْنِ حِبَّانَ (٢٣٢٠)، وَالطَّبرَانيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٩ / ٤٣٣)، وَالْحَاكِمُ (٣ / ٢٢١)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٤٣٥ / ٢).

(١) صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢١٥٤)، وَأَحْمَدُ (٣ / ٢٠)، وَعَبْدُ بْنِ حَمِيدٍ (٨٨٠)، وَالْدَارَمِيُّ (١٣٨٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٠)، وَأَبُو يَعْلَمَ (١١٩٤)، وَابْنُ خُزِيمَةَ (٧٨٦) بِتَحْقِيقِي، وَابْنِ حِبَّانَ (٢١٨٥)، وَالْحَاكِمُ (١ / ٢٦٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٤٠٢ / ٢).

(٢) صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٦)، وَابْنُ خُزِيمَةَ (٢٩٢) بِتَحْقِيقِي، وَابْنِ حِبَّانَ (١٤٠٤)، وَالْحَاكِمُ (١ / ١٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٤٣٠ / ٢).

(٣) صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٢٥١) بِرَوَايَةِ الْلَّيْثِيِّ، وَأَحْمَدُ (٤٤٧ / ٥)، وَالْبَخَارِيُّ فِي «الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ» (٧٠)، وَمُسْلِمٌ (٢ / ٧٠) (٥٣٧ / ٣٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٣ / ١٤)، وَابْنِ الْجَارِودَ (٢١٢)، وَالْطَّحاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَعَانِيِّ» (٢٥٩٤)، وَابْنُ خُزِيمَةَ (٨٥٩) بِتَحْقِيقِي، وَابْنِ حِبَّانَ (٢٢٤٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٧ / ٣٨٧).

مُتَّقِّعٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ^(١).

٢٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الْتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» مُتَّقِّعٌ عَلَيْهِ^(٢).

زَادَ مُسْلِمٌ «فِي الصَّلَاةِ»^(٣).

٢٢٣ - وَعَنْ مُطَرْفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ، مِنَ الْبُكَاءِ. أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٤).

٢٢٤ - وَعَنْ عَلَيِّ^(٥) قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَدْخَلٌ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنْحِنَحَ لِي. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

(١) صحيح. أخرجه: أحمد / ٤، ٣٦٨، والبخاري / ٦ (٣٨)، ومسلم / ٢ (٧١)، وأبو داود (٩٤٩)، والترمذى (٢٩٨٦)، والنَّسَائِي / ٣، وابن خزيمة (٨٥٦) بتحقيقى، وابن حبان (٢٢٤٥)، والبيهقي / ٢.

(٢) صحيح. أخرجه: الشافعى فى «مسنده» (٣١٨) بتحقيقى، وأحمد / ٢، ٢٤١، والبخاري / ٢ (٧٩)، ومسلم / ٢ (٤٢٢)، وأبو داود (٩٣٩)، وابن ماجه (١٠٣٤)، والترمذى (٣٦٩)، والنَّسَائِي / ٣، وابن الجارود (٢١٠)، وابن خزيمة (٨٩٤) بتحقيقى، وابن حبان (٢٢٦٢)، والبيهقي / ٢.

(٣) صحيح. أخرجه: أحمد / ٢، ٣١٧، ومسلم / ٢ (٤٢٢)، والنَّسَائِي / ٣، والنَّسَائِي / ١١، والبيهقي / ٢.

(٤) صحيح. أخرجه: أحمد / ٤، ٢٥، وعبد بن حميد (٥١٤)، وأبو داود (٩٠٤)، والترمذى فى «الشمايل» (٣٢٢) بتحقيقى، والنَّسَائِي / ٣، ١٣، وابن خزيمة (٩٠٠) بتحقيقى، وابن حبان (٦٦٥)، والحاكم (٢٦٤)، والبيهقي / ٢ (٧٢٩).

(٥) إسناده ضعيف؛ عبد الله بن نجى فيه كلام ليس باليسير، فقد قال البخاري عنه: «فيه نظر»، وقال الدارقطنى: «ليس بقوىٌ في الحديث»، وعبد الله لم يسمع من علي قاله ابن معين والدارقطنى، وحصل خلاف في إسناده، فبعضهم يرويه كما سبق، وبعض الآخر رواه عن عبد الله، عن نجى، عن علي، ووالد نجى مجهول، ذكره ابن حبان في «النقائص» / ٥، ٤٨٠، وقال: «لا يعجنني الاحتجاج

٢٢٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ حَدَّى عَنْهَا قَالَ: قُلْتُ لِلِّلَّاْلِ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَبَسْطَ كَفَّهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالترْمذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١).

٢٢٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ حَدَّى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَّامَةً بِنْتَ زَيْنَبَ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا. مُتَفَقُّ عَلَيْهِ^(٢). وَلِمُسْلِمٍ: وَهُوَ يَؤْمُنُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ^(٣).

٢٢٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبَ» أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٤).

بحبره إذا انفرد»، وفي حديثنا هذا قد تفرد. وقول ابن حجر: «مقبول»، يعني عند المتابعة، ومتنه قد اختلف فيه: ففي بعض الروايات لفظ «سبح» بدل «تنحنح». أخرجه: أحمد /١٨٥، والدارمي (٢٦٦٦)، وابن ماجه (٣٧٠٨)، والبزار (٨٧٩)، والنسائي (٩٠٢)، وأبو يعلى (٥٩٢)، والطحاوي في «شرح المشكّل» (١٧٥٣)، وابن خزيمة (٢٤٧). بتحقيقه، وابن حبان (١٢٠٥)، والبيهقي (٢٤٧).

(١) صحيح. أخرجه: أحمد /١٢٦، وأبو داود (٩٢٧)، والترمذني (٣٦٨)، والبزار (١٦٥٣)، وابن الجارود (٢١٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦١٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٧)، والبيهقي (٢٥٩/٢).

(٢) صحيح. أخرجه: مالك في «الموطأ» (٤٧١) برواية الليثي، وأحمد /٥٢٩، والبخاري /١٣٧، ومسلم /٢٧٣ (٥٤٣/٤١)، وأبو داود (٩١٧)، والنسائي /٤٥، والطحاوي في «شرح المشكّل» (٥٩٢١)، وابن خزيمة (٨٦٨) بتحقيقه، وابن حبان (١١٠٩)، والبيهقي (٢٦٢-٢٦٣). (٣) صحيح. أخرجه: مسلم /٢٧٣ (٥٤٣/٤٢)، والنسائي /٢٩٥، وابن خزيمة (٨٦٨) بتحقيقه، وأبو عوانة (١٧٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٠٦٨)، والبيهقي (٢٦٣/٢). وعند الجميع: «يَوْمُ النَّاسِ» دون قوله: «فِي الْمَسْجِدِ».

(٤) صحيح. أخرجه: الطيالسي (٢٥٣٨)، وعبد الرزاق (١٧٥٤)، وأحمد /٢٢٣، وأبو داود (٩٢١)، وابن ماجه (١٢٤٥)، والترمذني (٣٩٠)، والنسائي /٣١٠، وابن الجارود (٢١٣)، وابن خزيمة (٨٦٩) بتحقيقه، وابن حبان (٢٣٥١)، والحاكم /١٢٥٦، والبيهقي (٢٦٦/٢).

باب سترة المصلي^(١)

٢٢٨ - عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ^(٢) بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارِبُ
بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقْفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمْرَ بَيْنَ
يَدَيْهِ» مُتَقَوْلَى عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِبُخَارِيٍّ^(٣).

وَوَقَعَ فِي «الْبَزَارِ» مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «أَرْبَعِينَ حَرِيفًا»^(٤).

٢٢٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ - حَسَنَتْهَا - قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي عَزْوَةِ تُبُوكَ - عَنْ
سُترةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤْخَرَةِ الرَّاحِلِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٥).

(١) في النسخة المعتمدة (م): «باب النهي عن المرور»، بدل: «باب سترة المصلي».

(٢) في (ت) و(غ): «جهنم».

(٣) صحيح. أخرجه: مالك في «الموطأ» (٤٢٢) برواية الليثي، وأحمد /٤٦٩، والبخاري /١٣٦،
ومسلم /٥٠٧ (٥٨)، وأبو داود (٧٠١)، وأبي ماجه (٩٤٥)، والترمذى (٣٣٦)،
والنسائي /٦٦، والطحاوى في «شرح المشكل» (٨٤)، وأبن خزيمة (٨١٣) بتحقيقى، وأبن
جبان (٢٣٦٧)، والبيهقي /٢٦٨.

تبنيه: قال بعضهم: لا وجه لقوله: واللفظ للبخاري إلا إن كان قصده عبارة «من الإثم» فإنها
ليست في الصحيحين، زادها الكشميري قال الحافظ: «ليست هذه الزيادة في شيء من الروايات
عند غيره» *فتح الباري* /١ (٥١٠) (٥٨٥). انظر: «منحة العلام» /٢ (٣٩٨) (٢٢٨).

(٤) شاذة؛ فقد رواه ثمانية من الرواة وهم: (أحمد بن حنبل، وأبي شيبة، وأبو خيثمة، ويعقوب بن حسان،
ويونس بن عبد الأعلى، وإبراهيم بن بشار، وهارون بن عبد الله، والحسن بن الصباح) عن سفيان بن
عيينة دونها، ورواه أحمد بن عبدة فذكر هذه الزيادة، فالخطأ ليس من ابن عيينة كما ذهب إليه بعض أهل
العلم. انظر بلا بد كتابي: «الجامع في العلل والفوائد» /٤ (٥٣٧). أخرجه: *البزار* (٣٧٨٢).

(٥) صحيح. أخرجه: مسلم /٢ (٥٥٠) (٥٤٣)، والنسائي /٦٢، وأبو يعلى (٤٥٦١)، وأبو عوانة
عقب (١٣٩٦)، والبيهقي /٢٦٨.

٢٣٠ - وَعَنْ سَبِّرَةِ بْنِ مَعْبُدِ الْجُهْنَيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لِيَسْتَرْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ بِسْهُمْ» أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ^(١).

٢٣١ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «يَقْطَعُ صَلَةَ الْمُرِئِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدِيهِ مِثْلُ مُؤْخَرَةِ الرَّاحِلِ - الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ...» الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

٢٣٢ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ نَحْوُهُ دُونَ: «الْكَلْبُ»^(٣).

٢٣٣ - وَلَا يَبِي دَاؤُدُ وَالنَّسَائِيُّ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَلَّى نَحْوُهُ، دُونَ آخِرِهِ، وَقَيْدَ الْمَرْأَةِ بِالْحَائِضِ^(٤).

(١) إسناده ضعيف؛ فيه عبد الملك بن الريبع بن سيرة، ضعفه ابن معين وابن حبان، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً متابعاً فيه، وتوبع من أخيه عبد العزيز عند البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٣/٤)، وهو أحسن حالاً منه، ولم يثبت الإسناد إليه.

آخرجه: ابن أبي شيبة (٢٨٧٩)، وأحمد ٤٠٤/٣، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمتان» (٢٧٥٠)، وأبو يعلى (٩٤١)، وابن خزيمة (٨١٠) بتحقيقه، والطبراني في «الكتاب» (٦٥٣٩)، والحاكم ٢٥٢، والبيهقي ٢٧٠، والبغوي (٥٠٢).

(٢) صحيح. أخرجه: أحمد ١٥١/٥، والدارمي (١٤١٤)، ومسلم ٥٩/٢ (٥١٠) (٢٦٥)، وأبو داود ٧٠٢، وابن ماجه (٩٥٢)، والترمذى (٣٣٨)، والنمسائي ٢/٦٣، والطحاوى في «شرح المعانى» (٢٦٣٣)، وابن خزيمة (٨٣٠) بتحقيقه، وابن حبان (٢٣٩٢)، والطبراني في «الكتاب» (١٦٣٥)، والبيهقي ٢٧٤/٢.

(٣) صحيح. أخرجه: أحمد ٤٢٥/٢، ومسلم ٢/٥٩-٥٩ (٥١١)، وابن ماجه (٩٥٠)، وأبو عوانة (١٤٠٣)، والبيهقي ٢/٢٧٤. تنبية: الذي في «صحيح مسلم» بلفظ: «الكلب».

(٤) صحيح. أخرجه: أحمد ٣٤٧/١، وأبو داود (٧٠٣)، وابن ماجه (٩٤٩)، والنمسائي ٢/٦٤، والبزار (٤٧٤١)، والطحاوى في «شرح المعانى» (٢٦٣٥)، وابن خزيمة (٨٣٢) بتحقيقه، وابن حبان (٢٣٨٧)، والطبراني في «الكتاب» (١٢٨٢٤)، والبيهقي ٢/٣٧٤.

٢٣٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» مُتَقَوِّلٌ عَلَيْهِ^(١).

٢٣٥ - وَفِي رِوَايَةِ: «فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ»^(٢).

٢٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجْعُدْ فَلْيَنْصِبْ عَصَمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخْطُ خَطًا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يُصبِّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضطَرِّبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ^(٣).

٢٣٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَإِذْرًا مَا اسْتَطَعْتَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدَ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ^(٤).

* * *

(١) صحيح. أخرجه: أحمد ٦٣/٣، والبخاري ١٣٥/١ (٥٠٩)، ومسلم ٥٧/٢ (٥٠٥) (٢٥٩)، وأبو داود ٧٠٠، وابن خزيمة ٨١٧ بتحقيقه، والبيهقي ٢٦٧/٢.

(٢) صحيح. أخرجه: أحمد ٨٦/٢، ومسلم ٥٨/٢ (٥٠٦)، وابن ماجه ٩٥٥، وابن خزيمة ٢٣٦٩ (٨٠٠) بتحقيقه، وابن حبان (٩٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٥٧٣)، والحاكم ٢٥١/١، والبيهقي ٢٦٨/٢.

تنبيه: هذه العبارة ليست من حديث أبي سعيد الخدري، إنما هي من حديث ابن عمر، ثم وجدها بعد ذلك في حديث أبي سعيد عند النسائي في «الكبير» (٨٣٥)، ولم يذكر أحد هذا اللفظ من حديث أبي سعيد، إنما ذكر في حديث ابن عمر كما مر.

(٣) ضعيف؛ لجهالة حريث، وكذلك الرواية عنه. انظر: كتابي «الجامع في العلل والفوائد» ٣/٢٦٦. أخرجه: عبد الرزاق (٢٢٨٦)، والحميدي (٩٩٣)، وأحمد ٢٤٩/٢، وعبد بن حميد (١٤٣٦)، وأبو داود ٦٨٩، وابن ماجه ٩٤٣، وابن خزيمة ٨١١ بتحقيقه، وابن حبان (٢٣٦١)، والبيهقي ٢٧٠/٢، والبغوي (٥٤١).

(٤) ضعيف؛ فيه مجالد بن سعيد، وهو ضعيف. أخرجه: ابن أبي شيبة (٢٨٩٧)، وأبو داود (٧١٩)، والطوسي في «مستخرجه» (٢٩٠)، والدارقطني ٣٦٨/١، والبيهقي ١٧٨/٢، والبغوي (٥٥٠).